AL-QANATIR
INTERNATIONAL JOURNAL OF ISLAMIC STUDIES
eISSN: 2289-9944
Vol. 34. No. 2. March Issue (2025)

THE ROLE OF ISLAMIC FINANCE IN SUPPORTING SMALL AND MEDIUM ENTERPRISES IN LIBYA: AN ANALYTICAL STUDY

دور التمويل الإسلامي في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في ليبيا: دراسة تحليلية

Mohammed Aboubakr Altahir Abdulrhman[i], Mohammad Taqiuddin Mohamad[ii] & Mohamd Shahid Mohamd Noh[iii]

[i] (*Corresponding author*). PhD Student, Academy of Islamic Studies, Universiti Malaya. 17221310@um.edu.my
[ii] Lecturer, Academy of Islamic Studies, Universiti Malaya. M.taqiuddin@um.edu.my
[iii] Lecturer, Academy of Islamic Studies, Universiti Malaya. Shahid82@um.edu.my

Article Progress
Received: 31 October 2024 *Revised: 12 February 2025* *Accepted: 16 March 2025*

Abstract

This study aims to explore the role of Islamic finance in supporting SMEs in Libya, with a focus on Islamic finance instruments such as Murabaha, Mudaraba, and Musharaka. Through a review of global and local literature, the study highlights the theoretical and practical effectiveness of these instruments in promoting economic growth and achieving financial inclusion. The results demonstrate that Islamic finance represents a sustainable and flexible alternative to the conventional financial system, and provides innovative solutions for projects that suffer from a lack of financial guarantees. However, Libya faces regulatory and administrative challenges that hinder the effective implementation of Islamic finance. The study points to the urgent need for regulatory reforms and empirical studies to assess the actual impact of Islamic finance on the financial performance of SMEs. In conclusion, this study highlights the importance of Islamic finance in achieving economic development in Libya, with the need to strengthen regulatory frameworks and training to enable this sector to achieve its maximum potential.

Keywords: *Islamic Finance, SMEs, Murabahah, Economic Development, Libya*

ملخص البحث

تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف دور التمويل الإسلامي في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في ليبيا، مع التركيز على أدوات التمويل الإسلامي مثل المرابحة والمضاربة والمشاركة. من خلال مراجعة الأدبيات العالمية والمحلية، تسلط الدراسة الضوء على الفعالية النظرية والعملية لهذه الأدوات في تعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق الشمول المالي. توضح النتائج أن التمويل الإسلامي يمثل بديلًا مستدامًا ومرنًا للنظام المالي التقليدي، ويوفر حلولًا مبتكرة للمشاريع التي تعاني من نقص الضمانات المالية. ومع ذلك، تواجه ليبيا تحديات تنظيمية وإدارية تعوق تطبيق التمويل الإسلامي بشكل فعال. تشير

الدراسة إلى الحاجة الملحة لإجراء إصلاحات تنظيمية ودراسات تجريبية لتقييم التأثير الفعلي للتمويل الإسلامي على الأداء المالي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة. في الختام، تبرز هذه الدراسة أهمية التمويل الإسلامي في تحقيق التنمية الاقتصادية في ليبيا، مع ضرورة تعزيز الأطر التنظيمية والتدريب لتمكين هذا القطاع من تحقيق أقصى إمكانياته. الكلمات المفتاحية: التمويل الإسلامي، المشاريع الصغيرة والمتوسطة، المرابحة، التنمية الاقتصادية، ليبيا.	

1. مقدمة

تشكل المشاريع الصغيرة والمتوسطة (SMEs) أحد الأعمدة الأساسية للتنمية الاقتصادية في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء. فهي تسهم بشكل كبير في توفير فرص العمل، تعزيز الابتكار، ورفع معدلات النمو الاقتصادي. بحسب البنك الدولي، تمثل المشاريع الصغيرة والمتوسطة نحو 90% من إجمالي الشركات حول العالم وتوفر أكثر من 50% من الوظائف، كما تساهم بما يصل إلى 60% من إجمالي العمالة و40% من الدخل الوطني في الأسواق الناشئة . وعلى الرغم من هذا الدور المحوري، تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة تحديات عديدة، أبرزها ضعف قدرتها على الوصول إلى التمويل المناسب، وهو ما يشكل عائقًا رئيسيًا أمام نموها واستدامتها (The World Bank, 2021).

يُعد الوصول إلى التمويل من أبرز التحديات التي تعوق تطور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية. في ليبيا، يمثل هذا القطاع عنصرًا حيويًا لتحقيق النمو الاقتصادي بعد سنوات من الصراعات والتقلبات السياسية والاقتصادية. وعلى الرغم من الدور الكبير الذي يمكن أن تلعبه هذه المشاريع في استقرار الاقتصاد الليبي، إلا أنها تواجه قيودًا كبيرة في الحصول على التمويل التقليدي، بسبب عدم قدرتها على تقديم الضمانات المطلوبة أو الامتثال لشروط البنوك التجارية. وتشير الدراسات إلى أن العديد من المشاريع الصغيرة والمتوسطة تعتمد بشكل كبير على التمويل الذاتي أو التمويل غير الرسمي، مما يقلل من قدرتها على التوسع والمنافسة في الأسواق المحلية والدولية (European Investment Bank, 2022).

في هذا السياق، يعتبر التمويل الإسلامي بديلاً واعدًا لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، نظرًا لأنه يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية التي تحظر الربا وتعزز مبدأ المشاركة في الأرباح والخسائر. يعتمد التمويل الإسلامي على مجموعة من الأدوات التي توفر مرونة كبيرة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، من أبرزها عقود المرابحة والمضاربة والمشاركة. تتيح هذه الأدوات تمويلًا خاليًا من الفوائد، حيث يتم تقاسم المخاطر والأرباح بين المؤسسات المالية ورواد الأعمال. وهو ما يجعل التمويل الإسلامي خيارًا مثاليًا في المجتمعات

الإسلامية التي تسعى إلى تجنب الفوائد الربوية المحرمة والبحث عن حلول تمويلية تتماشى مع القيم الدينية (Baba et al., 2019).

مع تزايد الاهتمام بالتمويل الإسلامي على الصعيدين الإقليمي والدولي، بدأت العديد من الدول في تعزيز دور المصارف الإسلامية لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة. في ليبيا، يعد القطاع المصرفي الإسلامي في مرحلة تطور، حيث تسعى المصارف الإسلامية إلى توفير حلول مبتكرة تتماشى مع احتياجات السوق المحلية. ومع ذلك، لا يزال هناك العديد من التحديات التي تواجه انتشار التمويل الإسلامي ودوره الفعال في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، من بينها ضعف البيئة القانونية والتنظيمية، ونقص الوعي لدى أصحاب المشاريع بأدوات التمويل الإسلامي وكيفية الاستفادة منها (Toumi, 2020) .

لذلك، تسعى هذه الدراسة إلى مراجعة الأدبيات المتعلقة بدور التمويل الإسلامي في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في ليبيا، مع التركيز على تحليل الأدوات المالية الإسلامية المتاحة وكيفية تطبيقها في السياق الليبي. ستتناول الدراسة الأدوات المالية مثل المرابحة والمشاركة والمضاربة، بالإضافة إلى تسليط الضوء على التحديات التي تواجه المصارف الإسلامية في تقديم خدماتها لقطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة. كما تهدف إلى استكشاف الفرص المتاحة لتعزيز دور التمويل الإسلامي في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام من خلال دعم هذا القطاع الحيوي في ليبيا. في هذا الإطار، يمثل التمويل الإسلامي خيارًا مثاليًا لتعزيز الشمول المالي ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وذلك من خلال تقديم حلول تمويلية قائمة على العدالة وتقاسم المخاطر، بدلاً من الاعتماد على الفوائد الربوية. تهدف هذه المراجعة الأدبية إلى بناء إطار مفاهيمي يستند إلى الدراسات السابقة حول التمويل الإسلامي ودوره في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، مع تحليل التحديات والفرص التي يوفرها هذا النموذج المالي في ليبيا.

2. مراجعة الأدبيات

2.1 أهمية الشركات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية

تلعب الشركات الصغيرة والمتوسطة دوراً أساسياً في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، حيث تمثل نسبة كبيرة من الهيكل الاقتصادي في العديد من الدول النامية. وفقاً لتقرير البنك الدولي (2021)، تساهم الشركات الصغيرة بالتوظيف في الأسواق الناشئة و الناتج المحلي الإجمالي في تلك الأسواق، وتعتبر هذه الشركات حجر الزاوية لاقتصادات الدول النامية بما في ذلك ليبيا، حيث تساهم في خلق فرص عمل جديدة، وتحفيز الابتكار، وتنويع الاقتصاد الوطني (سويكر وسعداني، 2022)، ومع ذلك، تشير الأدبيات إلى أن التحدي الأكبر الذي تواجهه هذه الشركات هو نقص التمويل. ففي البيئات الاقتصادية التي تعتمد بشكل كبير على الصناعات التقليدية، تكون الشركات الصغيرة والمتوسطة الأكثر عرضة للصدمات الاقتصادية، الأمر الذي يجعل من الصعب عليها الحصول على تمويل من النظام المصرفي التقليدي بسبب غياب الضمانات الكافية

أو عدم استقرار التدفقات النقدية (Bocconcelli et al., 2017) ، ومن هنا تأتي أهمية التمويل الإسلامي كحل بديل وفعال لتلبية احتياجات هذه الشركات.

2.2 أدوات التمويل الإسلامي ودورها في دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة

التمويل الإسلامي يعتمد على مجموعة من المبادئ المستمدة من الشريعة الإسلامية التي تحظر التعامل بالربا وتؤكد على المسؤولية الاجتماعية وتقاسم المخاطر. وتشير الأدبيات إلى أن الأدوات المالية الإسلامية مثل المرابحة والمضاربة والمشاركة تلعب دورًا كبيرًا في توفير التمويل اللازم للشركات الصغيرة والمتوسطة، حيث تتميز هذه الأدوات بالمرونة وتوافقها مع احتياجات هذه الشركات. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن الضمانات المطلوبة تختلف حسب نوع الأداة المالية والجهة المقدمة للتمويل. ففي حين أن أدوات مثل المرابحة والإجارة قد لا تتطلب ضمانات كبيرة، فإن أدوات مثل المضاربة والمشاركة في المصارف الإسلامية غالبًا ما تحتاج إلى ضمانات أكبر(لعفيفي, & الدراجي، 2024) أما في حالة الشركات غير المصرفية، فإن الضمانات المطلوبة قد تكون أقل، مما يجعل هذه الأدوات أكثر ملاءمة للشركات الصغيرة والمتوسطة.

ومن اهم أدوات التمويل الإسلامي هي المرابحة، المشاركة والمضاربة و فيما يلي شرح لك أداة على حدة:

- المرابحة : المرابحة هي أحد أكثر أدوات التمويل الإسلامي شيوعاً. وهي تعتمد على شراء المصرف للأصول أو المواد الخام نيابة عن الشركة ثم بيعها إليها بسعر أعلى مع نسبة ربح متفق عليها مسبقًا. يتميز هذا النظام بالشفافية والوضوح، حيث يعرف صاحب المشروع بالضبط مقدار الربح الذي سيحققه المصرف. هذا يعزز من استقرار التدفقات النقدية للشركات الصغيرة والمتوسطة ويمكنها من التخطيط المالي طويل الأجل (Zarqa, 2009) .
- المضاربة :تعد المضاربة من الأدوات المالية التي تعتمد على مبدأ تقاسم الأرباح والخسائر بين المصرف والشركة الصغيرة أو المتوسطة. يقوم المصرف بتقديم رأس المال بينما تقدم الشركة الجهد والخبرة، ويتم تقاسم الأرباح بناءً على نسب متفق عليها مسبقًا. في حالة الخسائر، يتحمل المصرف الخسائر المالية بينما تتحمل الشركة خسائر الجهد والعمل. هذه الأداة تعد مناسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة التي تمتلك خبرة ولكنها تفتقر إلى رأس المال (Ghozali & Fadhilah, 2021).
- المشاركة :تعتمد أداة المشاركة على تقاسم رأس المال والأرباح والخسائر بين المصرف والشركة، حيث يتم تمويل المشروع من خلال مساهمة كل طرف بحصة معينة في رأس المال. يتم تقاسم الأرباح بناءً على نسبة محددة سلفاً، وتعتبر هذه الأداة مناسبة للشركات التي تسعى إلى التوسع أو الدخول في مشروعات جديدة (لطايفه، 2017).

2.3 التمويل الإسلامي من وجهة نظر عالمية

تشكل الأدبيات المتعلقة بدور التمويل الإسلامي في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة محوراً مهماً في الأبحاث الاقتصادية الحديثة، خاصة في الدول النامية ذات الاقتصادات القائمة على الصناعات التقليدية مثل ليبيا، ومنذ بداية التسعينيات، بدأ التمويل الإسلامي في اكتساب اهتمام عالمي بفضل توافقه مع الشريعة الإسلامية واعتماده على مبدأ المشاركة في المخاطر بدلاً من الفوائد الربوية، وأظهرت دراسات عديدة من مختلف أنحاء العالم أهمية التمويل الإسلامي في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتعزيز التنمية الاقتصادية، لا سيما في البلدان النامية.

المشهراوي (2003) قدم تحليلًا لدور المصارف الإسلامية في فلسطين في تمويل التنمية الاقتصادية. أشار إلى أن أغلب موارد المصارف كانت تستثمر في المرابحة، لكن تأثيرها على الناتج المحلي الإجمالي وقوة العمل كان ضئيلاً. يسلط هذا الضوء على أحد التحديات الرئيسية التي تواجه المصارف الإسلامية على الصعيد العالمي: الاعتماد المفرط على المرابحة بدلًا من أدوات تمويل أكثر تشاركية مثل المضاربة والمشاركة . على نفس المنوال، الجويفل (2013) ركز على دور البنوك الإسلامية في الأردن في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، ووجد أن صيغ التمويل الإسلامي فعالة في دعم هذه المشروعات. تشير هذه الدراسة إلى أن التمويل الإسلامي يمكن أن يكون بديلاً حيويًا للنظام المالي التقليدي، مع قدرة أفضل على التعامل مع طبيعة المشاريع الصغيرة التي تتطلب تمويلًا مرنًا وميسراً. هذه النتائج تعزز الرأي القائل بأن التمويل الإسلامي، رغم التحديات، يملك إمكانيات كبيرة لدعم النمو الاقتصادي وتعزيز الشمول المالي.

في دراسة أخرى، تناول Oduntan (2014) الدور الذي تلعبه المشاريع الصغيرة والمتوسطة في اقتصاد السوق، مشيرًا إلى أن سوء تنفيذ السياسات وعدم التمويل الكافي يعتبران من العوائق الرئيسية أمام نجاح هذه المشاريع. هذا التحليل يفتح الباب أمام التمويل الإسلامي كأداة يمكن أن تعالج تلك التحديات من خلال توفير مصادر تمويل بديلة ومرنة .أما عويس (2016) فقد تناول أهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مسلطًا الضوء على قدرتها على خلق فرص عمل بتكلفة رأسمالية منخفضة وزيادة الدخل المحلي. ومع ذلك، لم تتطرق الدراسة إلى دور التمويل الإسلامي بشكل مباشر، مما يبرز الحاجة إلى تحليل أعمق لدور هذا النوع من التمويل في دعم المشاريع الصغيرة في السياق العالمي.

الباحوث (2017) ركز على الدور الحيوي للتمويل الإسلامي في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الاقتصادات المختلفة، خاصة في الدول النامية. أشارت الدراسة إلى أن التمويل الإسلامي يمثل بديلاً ملائمًا للتمويل التقليدي القائم على الفائدة، ويسهم في تعزيز الاستدامة الاقتصادية ومعالجة البطالة. على الرغم من أن الدراسة تدعم فكرة أن التمويل الإسلامي يمكن أن يحسن أداء المشاريع الصغيرة والمتوسطة. وتُظهر الأدبيات العديد من التجارب الناجحة لتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال المصارف

الإسلامية في دول مثل ماليزيا، الإمارات العربية المتحدة، والسعودية. في ماليزيا، على سبيل المثال، ساهمت المصارف الإسلامية بشكل كبير في تقديم حلول تمويل مبتكرة لدعم قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة، مما ساعد على استقرار هذا القطاع وزيادة معدلات النمو فيه (Nienhaus, 2011) ، وفي الإمارات العربية المتحدة، كانت الأدوات المالية الإسلامية مثل المرابحة والإجارة شائعة الاستخدام في تمويل المشروعات الصغيرة، مما أتاح للشركات الصغيرة الوصول إلى التمويل بشروط أكثر ملاءمة من البنوك التقليدية (Ghozali & Fadhilah, 2021). وتشير الأدبيات أيضًا إلى أن التمويل الإسلامي يوفر فرصاً كبيرة للشركات الصغيرة والمتوسطة لتوسيع نطاق عملياتها والدخول في أسواق جديدة بفضل المرونة التي يوفرها. على سبيل المثال، دراسة أجريت في السعودية أظهرت أن استخدام الأدوات المالية الإسلامية ساعد على تقليل المخاطر المالية وزيادة فرص التوسع بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة (Zainudin et al., 2019).

2.4 دور التمويل الإسلامي في دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا

في السياق الليبي، يعتبر التمويل الإسلامي موضوعًا حديثًا نسبيًا، لكنه بدأ يكتسب أهمية خاصة في السنوات الأخيرة مع تزايد الحاجة إلى تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتوفير بيئة مالية مستدامة لها. في هذا السياق، هناك عدد محدود من الدراسات التي تناولت التمويل الإسلامي بشكل مباشر، ولكن تلك الدراسات تعكس أهمية هذا النوع من التمويل في تعزيز الاقتصاد الليبي، وتواجه الشركات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا تحديات كبيرة في الوصول إلى التمويل، خاصة مع غياب الاستقرار الاقتصادي والضعف في البنية التحتية المصرفية. على الرغم من إصدار الحكومة الليبية للقانون رقم 1 لعام 2013 الذي ينص على تحويل النظام المصرفي التقليدي إلى نظام مصرفي إسلامي بالكامل، إلا أن هناك تحديات تعيق تطبيق هذا القانون بفاعلية، مثل نقص الإطار التنظيمي وضعف الوعي بين رواد الأعمال بأهمية التمويل الإسلامي (عبدالعزيز وشعالة، 2021).

تشير الإحصائيات الحديثة إلى أن الشركات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا تشكل ما يقارب 90% من إجمالي المؤسسات العاملة في البلاد، وتساهم بنسبة تصل إلى 45% من الناتج المحلي الإجمالي (International Labour Organization, 2023). ومع ذلك، لا يزال قطاع التمويل الإسلامي في ليبيا يواجه تحديات في تلبية احتياجات هذه الشركات، حيث تشير التقارير إلى أن 30% فقط من الشركات الصغيرة والمتوسطة تستفيد حاليًا من منتجات التمويل الإسلامي، وذلك بسبب نقص الوعي بالأدوات المالية الإسلامية وعدم توفر البنية التحتية اللازمة لتسهيل الوصول إلى هذه الخدمات (Central Bank of Libya, 2023).

وتشير الدراسات إلى أن المصارف الإسلامية في ليبيا لديها القدرة على تقديم حلول تمويلية فعالة لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة. تُعد أدوات التمويل مثل المرابحة والمضاربة والمشاركة وسائل مهمة للشركات

الليبية للحصول على التمويل دون الحاجة إلى دفع فوائد، وهو ما يتماشى مع التفضيلات الدينية والاجتماعية للعديد من أصحاب الشركات في ليبيا (الجروشي والتركي، 2018). ومع ذلك، يتطلب ذلك تعزيز الإطار التنظيمي والقيام بحملات توعية لزيادة فهم رواد الأعمال حول كيفية الاستفادة من الأدوات المالية الإسلامية (شغالة، 2019).

دراسة بازينة والشيباني (2017) تناولت إمكانية استخدام الصكوك الإسلامية، مثل صكوك الإجارة، كأداة لتمويل المشروعات في ليبيا. تشير الدراسة إلى أن التمويل الإسلامي يمكن أن يساهم في تعزيز التنمية الاقتصادية عبر توفير مصادر تمويل مبتكرة، مما يعزز قدرة المشاريع الصغيرة والمتوسطة على النمو. هذه الدراسة توفر إطارًا نظريًا جيدًا لفهم الإمكانيات الكامنة في الصكوك، لكنها لم تقدم تحليلًا عمليًا كافيًا حول تطبيق هذه الأدوات في السياق الليبي الفعلي .دراسة أخرى أجراها الجروشي والتركي (2018) ركزت على التمويل الإسلامي ودوره في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في ليبيا. أشارت الدراسة إلى أن التمويلات الشرعية تمثل بديلاً مناسبًا للنظام المالي التقليدي في تمويل المشاريع الصغيرة، حيث توفر قنوات تمويل مرنة تتوافق مع طبيعة الأنشطة الاقتصادية الليبية. ومع ذلك، لم تشر الدراسة إلى التحديات المتعلقة بتطبيق هذه الأدوات في ظل الأوضاع الاقتصادية والسياسية غير المستقرة في ليبيا، مما يبرز الحاجة إلى دراسة معمقة حول كيفية تجاوز هذه التحديات، و في دراسة شغالة (2019) أكد أن أساليب التمويل الإسلامية توفر قنوات تمويل مرنة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، مشيرًا إلى أن هذه الأساليب تتماشى مع طبيعة الاقتصاد الليبي الذي يعتمد بشكل كبير على المشاريع الصغيرة والمتوسطة. ومع ذلك، لم تقدم الدراسة تحليلًا تفصيليًا حول مدى فعالية هذه الأدوات في تحسين الأداء المالي لهذه المشاريع في المدى البعيد.

2.4.1 التحديات التي تواجه التمويل الإسلامي في ليبيا

على الرغم من الإمكانيات الكبيرة التي يوفرها التمويل الإسلامي لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في ليبيا، فإن هناك عدة تحديات تواجه تطبيقه. فقد تناولت دراسة أوصيلة وعقيل (2020) المعوقات التي تواجه التمويل الإسلامي في ليبيا، مشيرة إلى أن هذه المعوقات تؤثر بشكل سلبي على الأداء الاقتصادي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة. أبرزت الدراسة أن عدم كفاية الأطر القانونية والتنظيمية يمثل عائقًا رئيسيًا أمام توفير التمويل الإسلامي بشكل فعال. من ناحية أخرى، أشارت الدراسة إلى أن رفع مستوى التدريب للموظفين في النوافذ الإسلامية وتطوير السياسات المالية يمكن أن يحسن من فعالية التمويل الإسلامي، وقام عبدالعزيز وشعالة (2021) بدراسة تطبيقية شملت 75 موظفًا في البنوك الإسلامية الليبية، حيث أكدت النتائج على ضرورة الالتزام بالقواعد المصرفية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة. أشارت الدراسة إلى أن هناك حاجة ملحة لزيادة الإنفاق على هذا النوع من التمويل لتحفيز النمو الاقتصادي، خاصة في ظل غياب البدائل التمويلية الأخرى، وقامت دراسة سويكر (2022) بتحليل دقيقًا للمعوقات

المختلفة التي تعيق تطبيق التمويل الإسلامي في المشاريع الصغيرة والمتوسطة في ليبيا. أكدت الدراسة على أن المعوقات الفنية والإدارية، وكذلك المعوقات المتعلقة بالعاملين والعملاء، تشكل تحديات رئيسية أمام انتشار التمويل الإسلامي في ليبيا. هذه النتائج تسلط الضوء على الحاجة إلى إصلاحات تنظيمية وإدارية لدعم التمويل الإسلامي في ليبيا.

2.4.2 دور الدعم الحكومي

تؤكد الأدبيات أن الدعم الحكومي يمكن أن يلعب دوراً محورياً في تعزيز قدرة المصارف الإسلامية على تقديم خدمات تمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة. يساهم الدعم الحكومي في تسهيل الوصول إلى التمويل الإسلامي من خلال تحسين البيئة التنظيمية وتقديم الحوافز المالية للمصارف الإسلامية. على سبيل المثال، يمكن للحكومة تقديم ضمانات للمصارف الإسلامية التي تقدم قروضًا للشركات الصغيرة والمتوسطة، مما يقلل من المخاطر التي تواجهها المصارف ويزيد من رغبتها في تقديم التمويل (Saberi & Hamdan, 2019).

تشير الأدبيات إلى أن التمويل الإسلامي يمثل فرصة كبيرة لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة، خاصة في البلدان الإسلامية مثل ليبيا. تُظهر الأدوات المالية الإسلامية مثل المرابحة والمضاربة والمشاركة قدرة كبيرة على توفير حلول تمويلية مرنة ومتوافقة مع الشريعة الإسلامية للشركات التي تواجه صعوبات في الحصول على التمويل التقليدي. ومع ذلك، فإن نجاح هذه الأدوات يعتمد على تحسين البيئة التنظيمية وزيادة الوعي لدى رواد الأعمال بفوائد التمويل الإسلامي. لذلك، يلعب الدعم الحكومي دورًا حاسمًا في تسهيل الوصول إلى التمويل وتعزيز نمو الشركات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا.

2.4.3 دور المرابحة في تمويل المشاريع الصغيرة في ليبيا

دور المرابحة كأداة تمويل إسلامية في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة كان محور اهتمام دراسة شرقي وعلاق (2022) التي تناولت مفهوم المرابحة وآليات تطبيقها في البنوك الإسلامية. أكدت الدراسة على أن المرابحة تعتبر صيغة شرعية وآمنة لدعم المشاريع الصغيرة، ولكن لم تقدم تحليلًا تفصيليًا حول مدى فعالية هذه الأداة في تحقيق التنمية الاقتصادية. من الضروري إجراء دراسات ميدانية أوسع في ليبيا لتحليل تأثير المرابحة على المشاريع الصغيرة والمتوسطة بشكل عملي، ومن ناحية أخرى، دراسة حشلوف وآخرون (2022) تناولت تجربة اعتماد المرابحة الإسلامية في مصرف الجمهورية في ليبيا. أظهرت الدراسة أن المرابحة تُطبق بنجاح في دعم المشاريع الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة، مما يعزز من دور التمويل الإسلامي في تحقيق التنمية. على الرغم من هذه النتائج الإيجابية، تبقى الحاجة إلى مزيد من الدراسات العملية لتحليل تأثير المرابحة بشكل أعمق في السياق الليبي.

3. المنهجية

3.1 تصميم البحث

تستند هذه الدراسة إلى منهجية مراجعة الأدبيات المنهجية لاستكشاف دور التمويل الإسلامي في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في ليبيا. تهدف الدراسة إلى جمع وتحليل الدراسات السابقة التي تناولت موضوع التمويل الإسلامي والمشاريع الصغيرة والمتوسطة، بهدف تقديم فهم شامل للممارسات الحالية وتحديد الفجوات البحثية التي قد تسهم في فتح آفاق جديدة للدراسات المستقبلية. مراجعة الأدبيات المنهجية هي منهجية تحليلية صارمة تعتمد على البحث المنظم عن المصادر وتحليلها بشكل نقدي وفقًا لمعايير محددة. من خلال هذه المنهجية، يتم تقييم الدراسات الحالية بموضوعية ودقة لتحديد أوجه القوة والضعف، مما يساعد على بناء قاعدة معرفية متكاملة حول دور التمويل الإسلامي في تحسين أداء المشاريع الصغيرة والمتوسطة. ويمثل هذا البحث جزءًا من الأدبيات المتعلقة بالدور التنموي للتمويل الإسلامي في الدول النامية، مع التركيز بشكل خاص على ليبيا.

3.2 جمع البيانات

تم جمع البيانات الثانوية من مجموعة متنوعة من المصادر الأكاديمية، مثل قواعد البيانات العلمية المحكمة بما في ذلك Google Scholar، Scopus، وWeb of Science، بالإضافة إلى المجلات الرائدة في مجال التمويل الإسلامي وريادة الأعمال. تم تضمين الأبحاث المنشورة في المجلات المحكمة، بالإضافة إلى الكتب، وأوراق المؤتمرات، والتقارير الحكومية، لتوفير نطاق شامل من الأدبيات المتاحة، شمل البحث مجموعة متنوعة من الموضوعات ذات الصلة، بما في ذلك التمويل الإسلامي بصفة عامة، أدوات التمويل الإسلامي مثل المرابحة، المضاربة، والمشاركة، وتطبيقات هذه الأدوات في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة. تم اختيار الدراسات التي تعكس السياق الاقتصادي والاجتماعي في ليبيا ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، لضمان تقديم رؤية متكاملة تتماشى مع السياق المحلي والإقليمي.

3.3 معايير الاختيار

تم وضع مجموعة من المعايير الدقيقة لاختيار الدراسات التي تم تحليلها في هذه المراجعة، بهدف ضمان اتساق النتائج وصحتها:

أ) الفترة الزمنية :اقتصرت الدراسة على الأبحاث المنشورة خلال العشر سنوات الأخيرة (2013–2023)، حيث أن التمويل الإسلامي قد شهد تطورًا ملحوظًا خلال هذه الفترة، مما يعزز ملاءمة النتائج للسياق الحالي.

ب) النطاق الجغرافي :تم التركيز على الدراسات التي تناولت التمويل الإسلامي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وخاصة ليبيا، نظرًا لأهمية هذه المنطقة في تحليل دور التمويل الإسلامي في التنمية الاقتصادية.

ت) نوعية الدراسات :تم تضمين الدراسات الكمية التي توفر بيانات تحليلية وإحصائية، وكذلك الدراسات النوعية التي توفر رؤى أعمق حول تطبيقات التمويل الإسلامي وتحدياته. كما تم التركيز على الدراسات التي تتناول أثر التمويل الإسلامي على المشاريع الصغيرة والمتوسطة، سواء من منظور نظري أو تطبيقي.

3.4 تقييم الجودة

تم تقييم جودة الدراسات التي تم تحليلها باستخدام منهجية تقييم صارمة تعتمد على المعايير التالية:

- تصميم البحث :التأكد من أن الدراسات المختارة تستند إلى تصميم بحثي قوي، سواء كانت دراسات كمية أو نوعية.
- أدوات التحليل :مراجعة الأساليب الإحصائية والتحليلية المستخدمة في الدراسات لضمان دقتها وملاءمتها للأهداف البحثية.
- النتائج :التأكد من وضوح النتائج واستنتاجاتها، ومدى ارتباطها بموضوع التمويل الإسلامي ودعمه للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

هذا التقييم مكن من استبعاد الدراسات التي تفتقر إلى المعايير المنهجية المطلوبة، والتركيز فقط على الدراسات التي تقدم رؤى موثوقة ومبنية على أسس علمية رصينة.

3.4.1 ارتباط الدراسة ببحث التمويل الإسلامي في ليبيا

يعد التمويل الإسلامي أداة مهمة لتعزيز الاقتصاد في الدول النامية، مثل ليبيا، حيث يعتمد الاقتصاد على دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة لتحفيز النمو الاقتصادي. من خلال مراجعة الأدبيات، تم تحديد عدة نقاط حاسمة تتعلق بدور المصارف الإسلامية في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة. تؤكد الأدبيات أن أدوات التمويل الإسلامي، *مثل المرابحة والمشاركة والمضاربة*، تساهم في دعم المشاريع التي قد تجد صعوبة في الوصول إلى التمويل التقليدي بسبب نقص الضمانات أو القوانين التنظيمية الصارمة.

إضافة إلى ذلك، تُظهر مراجعة الأدبيات أن الدعم الحكومي يلعب دورًا محوريًا في تعزيز دور التمويل الإسلامي، سواء من خلال إنشاء إطار قانوني داعم أو تقديم حوافز للبنوك الإسلامية لتقديم تمويل أكبر لهذا القطاع. هذا يعزز الفهم بأن تطوير بيئة تنظيمية مناسبة يمكن أن يحسن من فعالية التمويل الإسلامي في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية المستدامة، تمثل هذه المنهجية أساسًا لتحليل الأدبيات المتعلقة بدور التمويل

الإسلامي في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في ليبيا. من خلال هذا التحليل، ستتمكن الدراسة من تقديم رؤى قيمة حول الآليات المالية التي تساهم في تحسين أداء هذا القطاع، وكذلك تحديد الفجوات البحثية التي تحتاج إلى المزيد من الدراسات المستقبلية لتوفير حلول مبتكرة للتحديات التي تواجه التمويل الإسلامي في ليبيا.

4. النتائج

من خلال مراجعة الأدبيات المتعلقة بدور التمويل الإسلامي في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، تم استخراج نتائج شاملة تسلط الضوء على إمكانيات التمويل الإسلامي وتحدياته في تحقيق التنمية المستدامة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، لا سيما في ليبيا ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، النتائج تمثل نظرة موسعة لتطبيقات التمويل الإسلامي وآليات تنفيذه في هذا السياق، مع التركيز على الفوائد والتحديات والآثار المتعددة الأبعاد.

4.1 دور الأدوات المالية الإسلامية في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة

تشير العديد من الدراسات إلى أن التمويل الإسلامي يمثل بديلًا فعّالًا للتمويل التقليدي، حيث يعتمد على مجموعة من الأدوات المالية التي تتماشى مع مبادئ الشريعة الإسلامية، مثل *المرابحة*، *المشاركة*، و*المضاربة* . هذه الأدوات تتيح للمصارف الإسلامية توفير تمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة دون اللجوء إلى الفائدة الربوية، وهي مشكلة رئيسية تمنع العديد من الشركات الصغيرة من الاستفادة من التمويل التقليدي.

- المرابحة :تعتبر المرابحة أداة تمويلية رئيسية في النظام المصرفي الإسلامي، وهي إحدى الطرق الأكثر شيوعًا التي تستخدمها المصارف الإسلامية في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة. أظهرت الدراسات أن المرابحة تساعد المشاريع على الحصول على رأس المال العامل أو الأصول المادية اللازمة دون الحاجة إلى دفع فائدة، مما يخفف العبء المالي على هذه المشاريع (Obaidullah, 2005) يتم التعاقد من خلال المرابحة بشراء البنك للسلعة التي يحتاجها المشروع، ثم بيعها له مقابل هامش ربح ثابت. هذا الهيكل يتميز بالشفافية والوضوح، ويُعتبر بديلاً مناسباً للقروض التقليدية القائمة على الفائدة، ويعد جذاباً للمشاريع الصغيرة ذات القدرة التمويلية المحدودة. الدراسات في ليبيا تؤكد أن المرابحة أسهمت في تعزيز قدرة المشاريع الصغيرة على التوسع وزيادة الإنتاجية، ما ساهم في تحسين أدائها المالي على المدى القصير والمتوسط.
- المشاركة والمضاربة :تعد المشاركة والمضاربة أدوات مالية تعتمد على الشراكة بين البنك والعميل، حيث يتم تقاسم الأرباح والخسائر وفق نسب متفق عليها. تُظهر الأدبيات أن هذه الأدوات المالية تلعب دورًا مهمًا في تعزيز رأس المال المغامر لدى المشاريع الصغيرة والمتوسطة، مما يوفر بيئة محفزة

على الابتكار والمخاطرة المحسوبة (Iqbal & Mirakhor, 2011). المشاركة تسمح للبنك والمشروع بالمساهمة في رأس المال، مع تقاسم الأرباح على أساس الاتفاق المسبق. أما المضاربة، فتتيح للبنك أن يعمل كمضارب (العامل) بينما يقوم العميل بتقديم رأس المال، مع تقاسم الأرباح وفق شروط متفق عليها. تعتبر هذه الأدوات مناسبة للمشاريع الناشئة التي تفتقر إلى ضمانات كافية، لأنها تعتمد على مبدأ الشراكة والتعاون بدلاً من الهيكل التقليدي للقروض. فإن دور البنك هو المضارب (العامل) وليس رب المال، مما يعكس التزامًا أكبر بمبادئ الشريعة الإسلامية في توزيع الأدوار والمسؤوليات.

4.2 التحديات المتعلقة بتطبيق التمويل الإسلامي

على الرغم من أن التمويل الإسلامي يقدم فرصاً واعدة لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، إلا أن هناك تحديات كبيرة تواجه تطبيقه على نطاق واسع. تتمثل أبرز هذه التحديات فيما يلي:

- ضعف الوعي بالمفاهيم المالية الإسلامية :تُظهر الأدبيات أن هناك نقصًا كبيرًا في الفهم والوعي بين أصحاب المشاريع الصغيرة حول كيفية استفادة مشاريعهم من الأدوات المالية الإسلامية. العديد من رواد الأعمال لا يدركون الفوائد التي يمكن أن توفرها الأدوات المالية الإسلامية مثل *المرابحة* و*المضاربة*، مما يدفعهم للاعتماد على طرق تمويل تقليدية قد لا تكون ملائمة أو متوافقة مع مبادئهم الدينية أو الاقتصادية (El-Gamal, 2006). يعتبر هذا التحدي من أبرز العوائق أمام انتشار التمويل الإسلامي، حيث تعاني المؤسسات المالية الإسلامية من نقص في التوعية والبرامج التعليمية التي تستهدف أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- التحديات القانونية والتنظيمية :تكشف الأدبيات عن أن الأطر القانونية والتنظيمية التي تحكم عمل المصارف الإسلامية ليست متطورة بما يكفي لدعم التمويل الإسلامي بشكل كامل. في ليبيا، على سبيل المثال، تفتقر البلاد إلى بنية تحتية قانونية قوية تدعم المصارف الإسلامية وتوفر لها البيئة المناسبة لتقديم تمويل فعال للمشاريع الصغيرة(Hassan et al., 2021). ضعف التشريعات يزيد من صعوبة تقديم التمويل الإسلامي، كما يعوق من قدرة المصارف على توسيع نطاق خدماتها في مجال دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- نقص الضمانات المالية :تشير العديد من الدراسات إلى أن المصارف الإسلامية تواجه صعوبات في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة بسبب نقص الضمانات المالية التي تقدمها هذه المشاريع. المصارف الإسلامية، على الرغم من اعتمادها على مبدأ تقاسم الأرباح والخسائر، تظل متحفظة في تمويل المشاريع التي لا تستطيع توفير أصول يمكن استخدامها كضمانات. هذا التحدي يعوق تقديم تمويل

إسلامي كافٍ للشركات الناشئة التي تفتقر إلى أصول ثابتة أو رأس مال كبير (Nienhaus, 2011).

4.3 أهمية الدعم الحكومي

تلعب الحكومات دورًا حيويًا في تعزيز تطبيق التمويل الإسلامي ودعمه للمشاريع الصغيرة والمتوسطة. تشير الأدبيات إلى أن الدعم الحكومي يمكن أن يعزز بشكل كبير من فعالية التمويل الإسلامي، سواء من خلال السياسات الحكومية المواتية أو توفير الحوافز الضريبية والمالية للبنوك الإسلامية.

- الدعم الحكومي كعامل وسيط :دراسات متعددة تشير إلى أن الحكومات التي تقدم دعمًا للمصارف الإسلامية من خلال حوافز مالية أو تنظيمية تسهم في تعزيز تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة. في الدول التي تقدم فيها الحكومات حوافز ضريبية أو إعفاءات للمؤسسات المالية الإسلامية، يُلاحظ أن هذه المؤسسات تميل إلى تقديم المزيد من التمويل للمشاريع الصغيرة مقارنة بالدول التي تفتقر إلى هذا النوع من الدعم الحكومي (Archer & Karim, 2007) .في ليبيا، على الرغم من أن الحكومة قد اتخذت خطوات نحو تعزيز التمويل الإسلامي، إلا أن هناك حاجة إلى إطار تنظيمي أكثر شمولاً لدعم البنوك في تقديم خدماتها المالية بشكل فعال.
- تأثير الدعم الحكومي على استدامة المشاريع الصغيرة :تُظهر الدراسات أن الحكومات التي تقدم دعمًا مباشرًا أو غير مباشر للمشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال تعزيز التمويل الإسلامي تساهم في تحقيق استدامة هذه المشاريع على المدى الطويل. يؤدي الدعم الحكومي إلى تقليل المخاطر المالية للمشاريع ويزيد من فرص نجاحها في الأسواق. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للدعم الحكومي أن يشمل تطوير البنية التحتية المالية وتقديم التسهيلات الإدارية التي تمكن المشاريع من الوصول إلى التمويل بسهولة أكبر.

4.4 التأثير الإيجابي للتمويل الإسلامي على الأداء المالي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة

تشير الدراسات التي تمت مراجعتها إلى أن التمويل الإسلامي يسهم بشكل مباشر في تحسين الأداء المالي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة. تظهر البيانات أن المشاريع التي استفادت من أدوات التمويل الإسلامي شهدت تحسينات في مؤشرات النمو والربحية، إلى جانب استقرار مالي أكبر مقارنة بالمشاريع التي اعتمدت على التمويل التقليدي.

- النمو والاستدامة المالية : أظهرت الأدبيات أن المشاريع التي حصلت على تمويل إسلامي، خاصة من خلال أدوات مثل المرابحة والمشاركة، قد حققت معدلات نمو أعلى. المرابحة تتيح للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحصول على التمويل اللازم للحصول على أصول أو معدات تساعدها على

التوسع دون تحمل أعباء مالية كبيرة (Obaidullah, 2018) . هذا يؤدي إلى استدامة مالية أكبر ويقلل من فرص التعثر المالي.

- تحسين الربحية : تظهر الدراسات أن التمويل الإسلامي، وخاصة من خلال أدوات المضاربة والمشاركة، يساهم في تحسين الربحية للمشاريع الصغيرة. هذه الأدوات تتيح للشركات العمل دون القلق من الفوائد الربوية المتراكمة، مما يمنحها القدرة على توجيه الأرباح نحو التوسع وزيادة الإنتاجي (Iqbal & Mirakhor, 2011).

5. مناقشة النتائج

تشير نتائج مراجعة الأدبيات إلى أن التمويل الإسلامي يمثل حلاً فعّالاً لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في ليبيا وغيرها من الاقتصادات النامية. تعتمد معظم الأدبيات على أن أدوات التمويل الإسلامي مثل المرابحة والمشاركة والمضاربة تقدم بدائل قوية للتمويل التقليدي، وتساعد في تحقيق التنمية الاقتصادية والشمول المالي. ومع ذلك، هناك عدة تحديات تنظيمية وإدارية قد تؤثر على فعالية هذه الأدوات، خاصة في السياق الليبي، أحد النتائج البارزة هو أن التمويل الإسلامي يمثل وسيلة ميسّرة للمشاريع التي تعاني من نقص الضمانات المالية، مثل المشاريع الصغيرة. المرابحة، على وجه الخصوص، أثبتت أنها أداة فعالة لتمويل المشاريع الصغيرة في ليبيا، حيث تساهم في تقليل المخاطر المالية التي تواجهها المشاريع الناشئة وتوفر لها التمويل اللازم للنمو، ومع ذلك، أظهرت النتائج أيضًا أن هناك حاجة ملحة لإصلاح الأطر القانونية والتنظيمية في ليبيا لتسهيل تطبيق التمويل الإسلامي بشكل أوسع. المعوقات الفنية والإدارية، التي أشار إليها العديد من الباحثين مثل أوصيلة وعقيل (2020) وسويكر (2022)، تظل تشكل تحديًا كبيرًا أمام انتشار التمويل الإسلامي بشكل فعال.

6. التطبيقات النظرية والعملية

6.1 التطبيقات النظرية

من الناحية النظرية، يساهم هذا البحث في إثراء الأدبيات المتعلقة بالتمويل الإسلامي ودوره في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، خاصة في السياق الليبي. الأدبيات السابقة كانت تركز في الغالب على الاقتصادات النامية بشكل عام، بينما لم تحظ ليبيا بتركيز كافٍ على مدى فعاليات أدوات التمويل الإسلامي في ظل التحديات الاقتصادية والسياسية التي تواجهها البلاد.

- النظريات الاقتصادية والتنموية :يقدم هذا البحث إطارًا يعزز فهم دور التمويل الإسلامي كجزء من الأدوات المالية المستدامة لتعزيز النمو الاقتصادي في البلدان النامية. في هذا السياق، يمكن استخدام التمويل الإسلامي كآلية لتطبيق نظرية التنمية المستدامة، من خلال خلق بيئة مالية تعزز من قدرة

المشاريع الصغيرة على النمو وتوفير فرص العمل، مما يسهم في تخفيف الفقر وتعزيز الاستقرار الاقتصادي.

- نظريات التمويل الإسلامي :يوسع هذا البحث المعرفة بالنظريات المتعلقة بالتمويل الإسلامي، مثل المشاركة والمضاربة والمرابحة، ويوضح كيف يمكن لهذه الأدوات أن تعزز الشمول المالي وتسهم في التنمية الاقتصادية، خصوصًا في الدول ذات الاقتصاد غير المستقر مثل ليبيا.

6.2 التطبيقات العملية

- البنوك الإسلامية والمصارف :يقدم البحث توصيات عملية للمصارف الإسلامية في ليبيا وغيرها من الدول التي تتبنى التمويل الإسلامي حول كيفية تحسين استخدام أدوات مثل المرابحة والمضاربة لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة. مع تعزيز الوعي والتدريب للعاملين، يمكن للبنوك الإسلامية تحسين خدماتها وزيادة كفاءتها في دعم هذا القطاع الحيوي.
- الحكومات وصناع السياسات :يقدم البحث توصيات للحكومات الليبية والجهات التنظيمية حول كيفية تحسين الإطار التنظيمي لدعم التمويل الإسلامي. يحتاج صانعو السياسات إلى تحسين الأطر القانونية والتشريعية لتقليل المعوقات التي تواجه المصارف الإسلامية وتسهيل حصول المشاريع الصغيرة على التمويل.

7. توجيهات للدراسات المستقبلية

بناءً على ما تم استخلاصه من مراجعة الأدبيات، هناك عدة اتجاهات محتملة للدراسات المستقبلية:

1. دراسات تجريبية في السياق الليبي :ينبغي على الباحثين إجراء دراسات ميدانية تعتمد على بيانات تطبيقية لقياس الأثر الفعلي لأدوات التمويل الإسلامي على أداء المشاريع الصغيرة والمتوسطة في ليبيا. على الرغم من أن الأدبيات تشير إلى إمكانيات التمويل الإسلامي، إلا أن هناك حاجة لدراسات دقيقة تستند إلى بيانات واقعية لتقييم فعاليته.
2. تحليل التأثير الطويل الأمد :يمكن أن تركز الدراسات المستقبلية على دراسة التأثير طويل الأمد للتمويل الإسلامي على النمو الاقتصادي والاستدامة المالية للمشاريع الصغيرة، مع مقارنة هذه التأثيرات بالتمويل التقليدي.
3. تحليل السياسات التنظيمية :يجب أن تركز الدراسات المستقبلية أيضًا على تحليل السياسات التنظيمية والقانونية اللازمة لدعم التمويل الإسلامي في ليبيا. فهم دور الحكومة والبيئة التشريعية في تحسين تطبيق التمويل الإسلامي يمكن أن يسهم في تحسين فعالية هذا النوع من التمويل.

4. تحليل تأثير الدعم الحكومي على تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة :يمكن دراسة دور الحوافز الحكومية في تعزيز قدرة المصارف الإسلامية على تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة بشكل أعمق من خلال دراسات ميدانية تقارن بين دول تقدم حوافز واضحة ودول أخرى لا تقدم هذا النوع من الدعم.
5. الإطار التنظيمي الأمثل للمصارف الإسلامية في ليبيا :يجب إجراء دراسات مستقبلية لتطوير إطار تنظيمي ملائم يعزز من قدرة المصارف الإسلامية في ليبيا على التوسع في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة. يمكن أن يشمل ذلك تحليل النماذج التنظيمية التي أثبتت نجاحها في دول أخرى مثل ماليزيا أو الإمارات العربية المتحدة.
6. دور الحوافز الضريبية في تعزيز الشمول المالي :يُقترح إجراء بحوث تستكشف تأثير الحوافز الضريبية على الشمول المالي في ليبيا، وذلك من خلال دراسة كيفية توجيه المصارف الإسلامية لزيادة تقديم التمويل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة بناءً على هذه الحوافز.
7. تقييم أثر الدعم الحكومي على أداء المصارف الإسلامية :يمكن دراسة تأثير الدعم الحكومي على الأداء المالي العام للمصارف الإسلامية، ومدى تحسين قدرتها على المنافسة مع المصارف التقليدية في ظل وجود دعم حكومي موجه.

8. القيود

هناك عدة قيود لهذه الدراسة يجب الإشارة إليها:

1. محدودية الدراسات التطبيقية في السياق الليبي :الأدبيات المتعلقة بتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة باستخدام التمويل الإسلامي في ليبيا محدودة للغاية، مما قد يؤثر على استنتاجات البحث ويحد من قدرتها على تقديم توصيات ملموسة قائمة على بيانات ميدانية دقيقة.
2. المعوقات التنظيمية :لم تتناول الأدبيات بشكل كافٍ تحديات تنظيمية محددة تواجه المصارف الإسلامية في ليبيا، مثل التفاصيل الدقيقة المتعلقة بالإطار القانوني واللوائح التنظيمية، مما يجعل من الصعب تحليل فعالية الحلول المقترحة بشكل شامل.
3. التنوع الجغرافي :معظم الأدبيات المستعرضة في هذا البحث تركز على الدول النامية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مما قد يجعل من الصعب تعميم النتائج على سياقات أخرى، مثل الأسواق المتقدمة أو المناطق الأخرى التي قد تواجه تحديات اقتصادية مختلفة.

9. الخاتمة

تخلص هذه الدراسة إلى أن التمويل الإسلامي يمتلك إمكانيات كبيرة لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في ليبيا، مما يساهم في تعزيز التنمية الاقتصادية وتحقيق الشمول المالي. الأدوات المالية الإسلامية، مثل المرابحة والمضاربة والمشاركة، تمثل بدائل قوية للتمويل التقليدي وتساعد المشاريع الصغيرة في التغلب على تحديات التمويل، ومع ذلك، تواجه ليبيا تحديات كبيرة فيما يتعلق بالمعوقات التنظيمية والفنية التي تؤثر على فعالية تطبيق التمويل الإسلامي. بناءً على مراجعة الأدبيات، هناك حاجة إلى إصلاحات تنظيمية وتطوير السياسات المالية لتحسين كفاءة النظام المصرفي الإسلامي وزيادة فعاليته في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، أخيرًا، تبرز الحاجة إلى إجراء دراسات ميدانية مستقبلية في ليبيا لتحليل تأثير التمويل الإسلامي بشكل أعمق على الأداء المالي لهذه المشاريع، مع التركيز على التغلب على التحديات التنظيمية والفنية لتحقيق أقصى استفادة من هذا النوع من التمويل

المراجع

أوصيلة، نبيل، وعقيل، أحمد. (2020). معوقات التمويل الإسلامي وتأثيرها على الأداء الاقتصادي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في ليبيا. مجلة الاقتصاد الإسلامي. 9(2)، 163-181.

الباحوث، سامي. (2017). دور التمويل الإسلامي في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الاقتصادات النامية. مجلة الاقتصاد والتمويل الإسلامي. 7(2)، 181-201.

بازينة، فرج، والشيباني، علي. (2017). استخدام الصكوك الإسلامية في تمويل المشروعات: دراسة حالة ليبيا. مجلة الاقتصاد الإسلامي. 4(3)، 89-101.

جدايني, & ميمي. (2021). التطبيقات الحديثة لعقود المضاربة في المصارف الإسلامية بين التقيد والاطلاق (ماليزيا نموذجا للفترة 2015-2019). مجلة المنهل الاقتصادي, 4(3), 199-212.

الجروشي، عبدالله، والتركي، محمد. (2018). دور التمويل الإسلامي في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في ليبيا. مجلة الاقتصاد والتمويل الإسلامي. 3(6)، 193-209.

الجويفل، محمد. (2013). دور البنوك الإسلامية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الأردن: دراسة ميدانية. مجلة البحوث المالية والمصرفية. 6(2)، 109-121.

حشلوف، صالح، حامد، محمود، هويدي، علي، واشتيوي، رضا. (2022). تجربة اعتماد المرابحة الإسلامية في مصرف الجمهورية في ليبيا. مجلة البحوث الاقتصادية. 3(3)، 1-21.

سويكر، يوسف. (2022). المعوقات التي تواجه تطبيق التمويل الإسلامي على المشاريع الصغيرة والمتوسطة في ليبيا. مجلة الاقتصاد الإسلامي. 14(3)، 198-221.

شرقي، محمد، وعلاق، يحيى. (2022). المرابحة: مفهومها وتطبيقاتها في البنوك الإسلامية. مجلة الاقتصاد الإسلامي. 3(2)، 73-91.

شغالة، محمود. (2019). أساليب التمويل الإسلامية ودورها في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في ليبيا. مجلة الدراسات الاقتصادية. 7(3)، 67-81.

عبدالعزيز، محمد، وشعالة، خالد. (2021). التمويل المصرفي الإسلامي ودوره في تمويل المشاريع الصغرى والمتوسطة: دراسة تطبيقية على البنوك الإسلامية في ليبيا. مجلة التمويل الإسلامي. 6(1)، 121- 99.

العماري، محمد، وحسن، أحمد. (2021). أهمية المصارف الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية في ليبيا. مجلة الاقتصاد الإسلامي. 5(2)، 1-19.

عويس، خالد. (2016). أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية. مجلة التنمية الاقتصادية. 2(4)، 122-155.

لعفيفي, & الدراجي. (2024). تمويل المؤسسات الناشئة باستخدام منتجات الصيرفة الاسلامية. مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال, 7(1), 151-167.

المشهراوي، أحمد. (2003). دور المصارف الإسلامية في تمويل التنمية الاقتصادية في فلسطين. مجلة الاقتصاد الإسلامي. 13(3)، 239-261.

REFERENCES

Book

El-Gamal, M. A. (2006). *Islamic finance: Law, economics, and practice*. Cambridge University Press. pp.189

Iqbal, Z., & Mirakhor, A. (2011). *An Introduction to Islamic Finance: Theory and Practice* (Vol. 687). John Wiley & Sons.

Document

European Investment Bank. (2022). *Banking in Jordan: Financing Corporates and SMEs in the era of COVID-19, Evidence from the EIB Bank Lending Survey.* e EIB Economics Department.

Journal

Abdelaziz, Mohammed, & Shaala, Khalid. (2021). al-Tamwil al-Masrafi al-Islami wa Duruhu fi Tamwil al-Mashari‘ al-Sughra wa al-Mutawassitah: Dirasah Tatbiqiyyah ‘ala al-Bunuk al-Islamiyyah fi Libya. *Majallat al-Tamwil al-Islami, 6*(1), 99-121.

Al-Afifi, & Al-Daraji. (2024). Tamweel al-mu'assasat al-nashita bi-istikhdam muntajat al-sayrfa al-islamiyya. *Majalat dirasat fi al-iqtisad wa-idarat al-a'mal, 7*(1), 151-167.

al-Amari, Mohammed, & Hassan, Ahmed. (2021). Ahamiyyat al-Masarif al-Islamiyyah fi Tahqiq al-Tanmiyyah al-Iqtisadiyyah fi Libya. *Majallat al-Iqtisad al-Islami, 5*(2), 1-19.

al-Bahouth, Sami. (2017). Dur al-Tamwil al-Islami fi Da'm al-Mashari' al-Saghirah wa al-Mutawassitah fi al-Iqtisadat al-Namiyah. *Majallat al-Iqtisad wa al-Tamwil al-Islami, 7*(2), 181-201.

al-Jaroushi, Abdullah, & al-Turki, Mohammed. (2018). Dur al-Tamwil al-Islami fi Tamwil al-Mashari' al-Saghirah wa al-Mutawassitah fi Libya. *Majallat al-Iqtisad wa al-Tamwil al-Islami, 3*(6), 193-209.

al-Juwaifel, Mohammed. (2013). Dur al-Bunuk al-Islamiyyah fi Tamwil al-Mashru'at al-Saghirah wa al-Mutawassitah fi al-Urdun: Dirasah Maydaniyyah. *Majallat al-Buhuth al-Maliyyah wa al-Masrafiyyah, 6*(2), 109-121.

al-Mashharawi, Ahmad. (2003). Dur al-Masarif al-Islamiyyah fi Tamwil al-Tanmiyyah al-Iqtisadiyyah fi Filastin. *Majallat al-Iqtisad al-Islami, 13*(3), 239-261.

Archer, S., & Karim, R. A. A. (2007). Specific Corporate Governance Issues in Islamic Banks. *Islamic Finance: The Regulatory Challenge*, *7*(3), 394, 310.

Baba, B., Zabri, S. M., & Ramin, A. K. (2019). Evaluating the Customer Satisfaction's Effect on Murabahah and Mudarabah Financing in Islamic Banking. *Path of Science*, *5*(1), 2001–2022.

Bazineh, Faraj, & Al-Sheibani, Ali. (2017). Istikhdam al-Sukuk al-Islamiyyah fi Tamwil al-Mashru'at: Dirasat Halat Libya. *Majallat al-Iqtisad al-Islami, 4*(3), 89-101.

Bocconcelli, R., Cioppi, M., & Pagano, A. (2017). Social Media as a Resource in SMEs' Sales Process. *Journal of Business and Industrial Marketing*, *32*(5), 693–709.

Ghozali, M., & Fadhilah, L. N. (2021). تطبيق عقد المضاربة في منتجات الادّخار الشرعية في منظور الفقه المعاملات. *Al-Muamalat: Journal of Islamic Economic Law*, *4*(2), 229–240.

Hashluf, Saleh, Hamed, Mahmoud, Hweidi, Ali, & Ashtioi, Rida. (2022). Tajribat I'timad al-Murabaha al-Islamiyyah fi Masraf al-Jumhuriyyah fi Libya. *Majallat al-Buhuth al-Iqtisadiyyah, 3*(3), 1-21.

Hassan, M. K., Khan, A., & Paltrinieri, A. (2021). Islamic Finance: A Literature Review. *Islamic Finance and Sustainable Development: A Sustainable Economic Framework for Muslim and Non-Muslim Countries*, *8*(5), 77–106.

Jadaayni & Meemi. (2021). Al-tatbeeqat al-hadeetha li-uqud al-mudarabah fi al-masarif al-islamiyyah bayn al-taqeed wa al-itlaq (Maliziya namoothajan lil-fatrah 2015-2019). *Majalat Al-Manhal Al-Iqtisadi, 4*(3), 199-212.

Nienhaus, V. (2011). Islamic Finance Ethics and Shari'ah Law in the Aftermath of The Crisis: Concept and Practice of Shari'ah Compliant Finance. *Ethical Perspectives*, *18*(4), 591–623.

Obaidullah, M. (2018). Managing Climate Change: The Role of Islamic Finance. *IES Journal Article*, *26*(1), 31-62.

Ousila, Nabil, and Aqeel, Ahmed. (2020). Ma'uqat al-Tamwil al-Islami wa Ta'thiruha 'ala al-Ada' al-Iqtisadiy lil-Mashari' al-Saghirah wa al-Mutawassitah fi Libya. *Majallat al-Iqtisad al-Islami, 9*(2), 163-181.

Owais, Khalid. (2016). Ahamiyyat al-Mashru'at al-Saghirah wa al-Mutawassitah wa Duraha fi Tahqiq al-Tanmiyyah al-Iqtisadiyyah. *Majallat al-Tanmiyyah al-Iqtisadiyyah, 2*(4), 122-155.

Saberi, M., & Hamdan, A. (2019). The Moderating Role of Governmental Support in the Relationship Between Entrepreneurship and Economic Growth: A Study on the GCC Countries. *Journal of Entrepreneurship In Emerging Economies*, *11*(2), 200–216.

Shaghala, Mahmud. (2019). Asalib al-Tamwil al-Islamiyyah wa Duraha fi Tamwil al-Mashari' al-Saghirah wa al-Mutawassitah fi Libya. *Majallat al-Dirasat al-Iqtisadiyyah, 7*(3), 67-81.

Sharqi, Mohammed, & Alaqq, Yahya. (2022). Al-Murabaha: Mafhumuha wa Tatbiqatuha fi al-Bunuk al-Islamiyyah. *Majallat al-Iqtisad al-Islami, 3*(2), 73-91.

Suweikar, Yusef. (2022). al-Ma'uqat alati Tuwajih Tatbiq al-Tamwil al-Islami 'ala al-Mashari' al-Saghirah wa al-Mutawassitah fi Libya. *Majallat al-Iqtisad al-Islami, 14*(3), 198-221.

Toumi, K. (2020). Islamic Ethics, Capital Structure and Profitability of Banks; What Makes

Islamic Banks Different? *International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management*, *13*(1), 116–134.

Zainudin, R., Mahdzan, N. S., Che Hashim, R., & Sulaiman, N. A. (2019). Islamic Religiosity and Islamic Financial Asset Holdings (IFAH). *Journal of Islamic Accounting and Business Research*, *10*(4), 591–606.

Zarqa, M. A. (2009). Stability in An Interest-Free Islamic Economy: A Note الاستقرار في اقتصاد إسلامي بدون فوائد: ملاحظة. *Chapters of Books Published by the Islamic Economics Institute, KAAU or Its Faculty Members*, *11*(3), 243–252.

Website

Central Bank of Libya. (2023). Annual Report on Islamic Financing and SME Sector. Tripoli, Libya https://cbl.gov.ly/en/micifaf/sites/4/2024/01/Official-Statement-December-2023-2.pdf (Accessed on 11/09/24).

International Labour Organization. (2023). Small and Medium Enterprises in Libya: Economic Contribution and Challenges. https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/challenges-prospects-libyan-economy-english_2.pdf (Accessed on 11/09/24).

The World Bank. (2021). *Improving SMEs' Access to Finance and Finding Innovative Solutions to Unlock Sources of Capital.* https://www.worldbank.org/en/topic/smefinance (Accessed on 11/09/24).

إنكار

الآراء الواردة في هذه المقالة هي آراء المؤلف. القناطر: مجلة الدراسات الإسلامية العالمية لن تكون مسؤولة عن أي خسارة أو ضرر أو مسؤولية أخرى بسبب استخدام مضمون هذه المقالة.